العرب
الثلاثاء 2021/11/10
السنة 44 العدد 12236

إكسبو يعيد نشاط الأعمال في دبي إلى ما قبل الجائحة

تخفيف قيود الإغلاق حفّز سلاسل التوريد وسرّع نمو قطاعات البناء والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة

يعطي التحسن الذي طرأ على أداء قطاع الأعمال غير النفطي في دبي نظرة فاحصة حول التأثيرات العميقة التي أحدثها معرض إكسبو 2020 منذ انطلاقته مطلع الشهر الماضي، بينما تأمل الحكومة في إعادة وتيرة نمو اقتصاد الإمارة الذي تضررت قطاعاته الرئيسية وفي مقدمتها السياحة والعقارات.

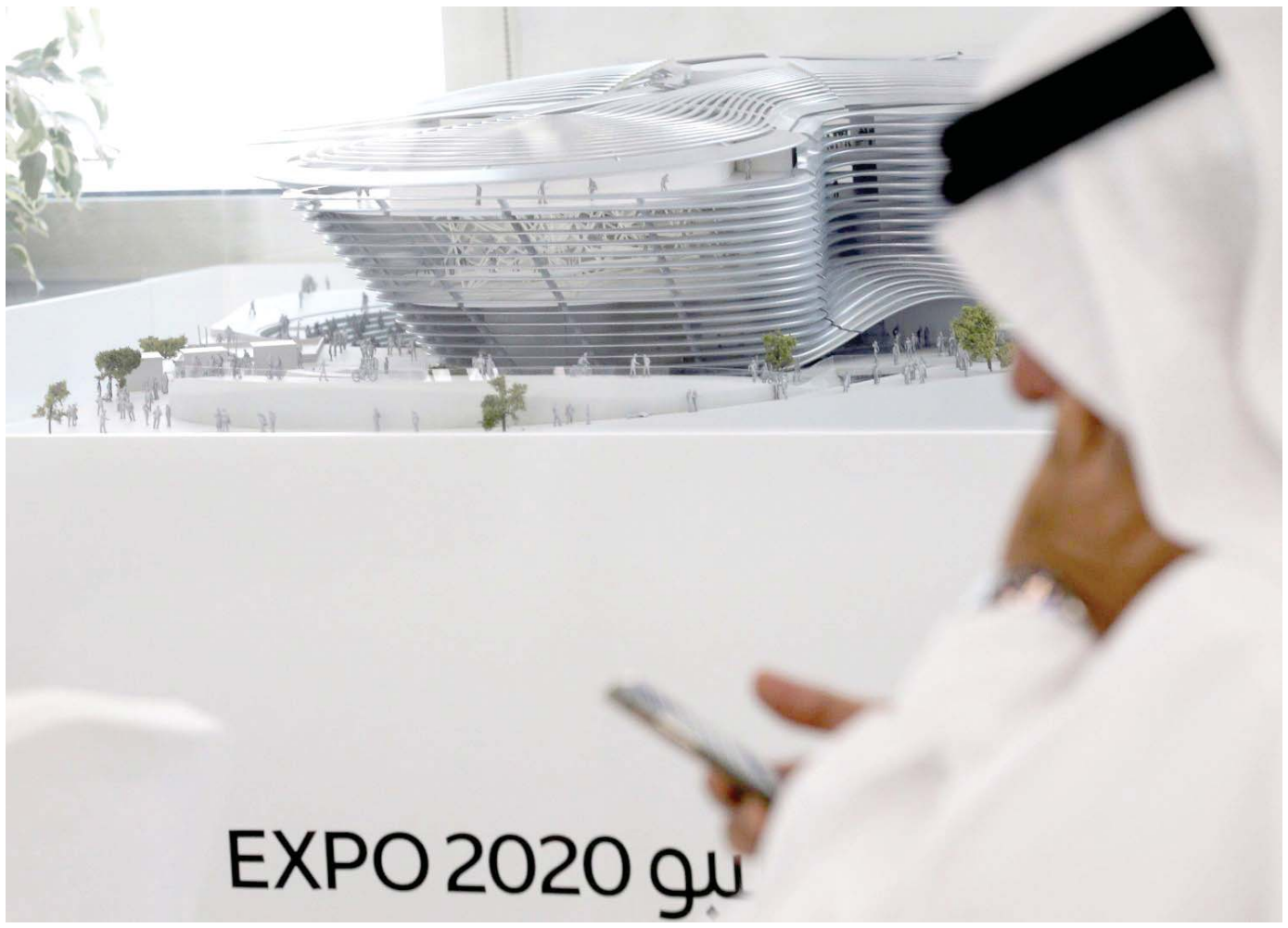

الملايين من الدولارات قد تأتيك فقط لو أحسنت التصرف

دبي – أظهر نشاط القطاع الخاص في دبي تحسنا ملحوظا أعاده إلى مستويات ما قبل الأزمة الصحية بقليل، بفضل استضافة الإمارة الخليجية لفعاليات معرض إكسبو 2020 الذي تأجل العام الماضي جراء قيود الإغلاق.

ويعتبر هذا الحدث الاقتصادي الضخم، الذي يستمر لستة أشهر، الأبرز على مستوى العالم منذ تفشي الجائحة، في ظل تقديرات بقدوم 25 مليون زائر، ما يعني أن القطاع غير النفطي سينتعش بشكل واضح من خلال التقييمات الأولية التي أشارت إلى أنه يتعافى.

ديفيد أوين

زيادة المبيعات تؤكد أن اقتصاد الإمارة يتعافى من الجائحة

وذكر مؤشر مديري المشتريات "بي.أم.آي" التابع لمجموعة آي.أتش. أس ماركت الصادر الثلاثاء، أن القطاع الخاص غير النفطي في دبي شهد توسعا حادا خلال أكتوبر الماضي، مدعوما بانتعاش هائل في الطلبات الجديدة، فضلا عن زيادة مستوى النشاط السياحي.

وبالتزامن مع تخفيف قيود السفر، بدأت سلاسل التوريد أيضا في التحسن، في حين شهد الإنتاج أسرع نمو منذ عامين، كما أدى ارتفاع الطلب إلى أقوى توقع للنشاط المستقبلي منذ شهر مارس 2020.

وقفز مؤشر مديري المشتريات في دبي إلى 54.5 نقطة الشهر الماضي من 51.5 نقطة قبل شهر، أي فوق مستوى 50 الذي يفصل بين النمو والانكماش وأعلى مستوى منذ أكتوبر 2019.

ويقول المحللون إن تعافي القطاع غير النفطي بشكل مستقر حتى بلوغ الهدف، ستكون له تأثيرات على القطاعات الرئيسية في الإمارة، وخاصة اللوجستيات والسياحة والتصنيع والعقارات وغيرها.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي في آي.أتش.أس ماركت، قوله "ساهمت الزيادة الأولية في المبيعات في التوسع الحاد في النشاط، مما يشير إلى أن الاقتصاد في طريقه إلى التعافي من جائحة كورونا".

كما كان الانتعاش في السياحة أحد العوامل الرئيسية وراء هذا الارتفاع، حيث أشارت الشركات المشاركة في الاستطلاع الذي أنجزته آي.أتش. أس ماركت إلى زيادة في الطلبات على الصعيدين المحلي والخارجي.

وكان الارتفاع في الإنتاج هو الأكثر حدة منذ يوليو 2019، مع تسارع وتيرة النمو في قطاعات مثل البناء والتطوير العقاري والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل التوظيف في القطاع الخاص غير النفطي في أكتوبر، إلا أنه كان هامشيا، حيث ارتبط تعيين الموظفين جزئيا بالوظائف المتراكمة، والتي كانت قوية على الرغم من تراجعها بشكل طفيف عن الشهر السابق.

وفي دليل آخر على تحسن نشاط القطاع غير النفطي ما أشار إليه مؤشر مديري المشتريات، من أن تخفيف قيود السفر حفّز سلاسل التوريد بشكل أكبر.

وأشارت الشركات المشاركة في الاستطلاع إلى تراجع ضغوط الأسعار خلال أكتوبر، حيث لفتت إلى زيادة هامشية في تكاليف مستلزمات الإنتاج التي سجلت أضعف معدل مكرر في ثمانية أشهر.

وتحسنت ثقة الأعمال في المستقبل بشكل ملحوظ، حيث أعطى الانتعاش القوي للمبيعات الشركات الأمل في أن الاقتصاد سوف يتعافى سريعا من الوباء.

وفي الإجمال، كانت هذه التوقعات هي الأعلى منذ مارس 2020، إلا أنها لا تزال أضعف من اتجاهات ما قبل الأزمة الصحية التي خنقت الاقتصاد العالمي.

وتعتمد دبي التي يشكّل الأجانب غالبية سكانها، في إيراداتها على قطاع الخدمات والضرائب، فضلا عن أرباح شركاتها الحكومية، بينما يشكل النفط نحو 6 في المئة فقط من مجموع هذه الإيرادات.

ومن المتوقع أن يضيف إكسبو 2020 نحو 35 مليار دولار لاقتصاد دبي سنويا حتى عام 2030 من خلال القيمة المضافة الإجمالية، بشكل مباشر وغير مباشر.

وقبل تفشي الجائحة في مارس العام الماضي، توقعت شركة الاستشارات إي.واي أن يساهم المعرض بنسبة تصل إلى 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، البالغ نحو 1.4 تريليون درهم (قرابة 380 مليار دولار).

وتقوم دبي منذ عدة سنوات بسلسلة إجراءات تحفيزية للحفاظ على موقعها الاقتصادي وعلى صورتها كبوابة للشرق الأوسط ومركز عالمي في مجال الأعمال، والذي أضحى محل منافسة من الرياض.

وبدأت حكومة دبي في 2019 بمنح تأشيرات إقامة دائمة للمستثمرين الكبار، وسمحت للأجانب بتملك مشاريعهم بشكل كامل في أي موقع، بعدما كان ذلك محصورا فقط في مناطق التجارة الحرة.

> **30**
> مليار دولار حجم ما سيضيفه معرض إكسبو 2020 لاقتصاد دبي سنويا حتى العام 2030

كما شرعت في تقديم تأشيرات إقامة طويلة الأمد للمستثمرين الأجانب والطلاب المميزين والمواهب، وأعادت النظر في التكاليف الباهظة لعدد من الخدمات التي تشكل عبئا على المستهلكين، وجمّدت أقساط المدارس، وقامت بتشكيل لجنة لإعادة التوازن إلى سوق العقارات.

ويؤكد المتابعون للشأن الاقتصادي لدبي أنه على المدى المتوسط، سيدعم الإنفاق المرتبط باستضافة إكسبو 2020 وتسهيل الإجراءات المالية، نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، خاصة وأن حكومة الإمارة تقوم بإجراءات إصلاحية متتالية لتعزيز الاقتصاد.

وبرزت الإمارة الخليجية في العقود الثلاثة الأخيرة عبر بنائها منظومة بنى تحتية ذات مستوى عال، وقامت بتطبيق الابتكارات لتحسين بيئة الأعمال فيها.

لكن دبي، إحدى الإمارات السبع التي تتألف منها دولة الإمارات، لا تزال تواجه دينا عاما عاليا يقدر بنحو 124 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 108 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت الحكومة في أغسطس العام الماضي إن مستويات دينها تعادل حوالي 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، غير أن هذا الرقم يرتفع لما يتجاوز 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما أُخذت ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة في الحسبان.

وقدرت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس في لندن أن 38 مليار دولار من ديون الكيانات المرتبطة بحكومة دبي ستستحق السداد قبل نهاية 2024، جانب كبير منها في 2023.

متاجر التجزئة تكافح لمجاراة تسارع وتيرة التسوق الرقمي

باريس – يجبر القلق المزوج بالإحباط جراء تداعيات تأثير شركات التكنولوجيا على استقرار أعمال متاجر التجزئة الأخيرة على مجاراة ارتفاع وتيرة التسوق الرقمي للحفاظ على نشاطها أو على أقل تقدير جني بعض الأرباح دون تسجيل خسائر.

ويقول خبراء إن مواجهة المنصات الرقمية البارزة تشكل تحديا كبيرا جدا، ولكنّ على تجار التجزئة حتى لو لم تكن لديهم الإمكانات لمواجهة هذه المنصات بشكل مباشر أن يفكروا في وضع خطط تتعلق بتعزيز الحضور على الإنترنت، ومنها مثلا إقامة تحالفات.

وتبدو مجموعة كارفور أس.أي الفرنسية التي قالت إنها تعمل على إعداد خطة استراتيجية سيتم الكشف عن تفاصيلها العام المقبل، واحدة من بين الكثير من عمالقة تجارة التجزئة الذين تضرروا، ولم يعد مستغربا بالنسبة إليها التعايش مع فكرة تفادي ما حصل لأكبر سلاسل البيع بالتجزئة التي أغلقت أبوابها.

وأعلنت كارفور الثلاثاء عن خطة استثمار بقيمة 3 مليارات يورو (3.5 مليار دولار) في التجارة الإلكترونية، وقالت إنها تهدف إلى مضاعفة قيمة المنتجات التي تبيعها عبر الإنترنت إلى ثلاثة أمثال بحلول العام 2026.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن المجموعة قولها في بيان إن "التوسع الرقمي من شأنه أن يضيف 600 مليون يورو إلى أرباح التشغيل في نفس العام".

وأشارت إلى أن القيمة الإجمالية للسلع المباعة عبر الإنترنت يجب أن تصل إلى 10 مليارات يورو خلال خمسة أعوام.

حان وقت التخلي عن عربة التسوق الكلاسيكية

وكان الرئيس التنفيذي للمجموعة ألكسندر بومبارد يهدف إلى تغيير مسار سلسلة المتاجر الفرنسية، وقال في يوليو الماضي إن "التجارة الرقمية والإلكترونية سوف تكون محورية في هذه الخطة".

وفشلت كارفور مرتين هذا العام في إبرام صفقة تحويلية لبيع نفسها لشركة أليمنتيشن كوتش – تارد الكندية ثم لاحقا إلى منافستها المحلية أوشان.

لكنها في السابق تمكنت من الاستحواذ على حصة أقلية في شركة كاجو الناشئة، والتي تقدم خدمة التوصيل في أقل من 15 دقيقة.

كما عقدت أيضا شراكة مع أوبر تكنولوجيز الأميركية لتقديم خدمات الشحن السريع من تسعة مراكز لتوصل الطلبات الصغيرة في أنحاء العاصمة باريس.

وفي صيف 2018 أعلنت شركة التجزئة الفرنسية عن خطط لإبرام شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع منافستها البريطانية العملاقة تسكو تتيح لهما التنسيق المشترك في شراء المواد التموينية من الشركات.

وكانت الشراكة مع تسكو الثالثة التي وقعتها كارفور في غضون 6 أشهر خلال ذلك الوقت، بعد الشراكة مع كل من شركتي تينسنت الصينية وغوغل الأميركية لتطوير تجارتها الإلكترونية.

ولمواجهة عمالقة التجارة الالكترونية طالب مجلس التجارة الفرنسي في يوليو 2020 الحكومة بحسومات وتخفيضات ضريبية لتمكين الشركات من الاستثمار في المجال الرقمي.

ومن المؤكد أن هذه التحولات ستحصل كذلك مع مرور الوقت في دول أخرى تحت ضغط الشركات العالمية الكبرى التي رسخت أصلا حضورها التجاري على منصات الإنترنت.

ألكسندر بومبارد

التجارة الرقمية والإلكترونية ستكون محورية في خططنا الحالية

وفعليا تتعرض سلاسل متاجر البيع بالتجزئة لضغوط متزايدة لتقديم أفضل خدمة لزبائنها الذين يرغبون في توصيل طلباتهم سريعا. وقد شكلت الأزمة الصحية العالمية عنصر ضغط آخر من أجل تعديل نمط عمليات التسويق التجاري.

وساهمت الجائحة وما خلفته من تدابير إغلاق وحجر منزلي في ترسيخ التجارة الإلكترونية كجزء من العادات الاستهلاكية، مما استلزم تحوّلا قسرياً في النماذج الاقتصادية القائمة أدى إلى تسريح الكثير من الموظفين.

ويختصر ما حصل في أغسطس العام الماضي هذا الواقع، إذ أعلنت سلسلة متاجر التجزئة البريطانية ماركس أند سبنسر أنها ستستغني عن سبعة آلاف موظف.

وجاء ذلك قبل ساعات من إعلان مجموعة أمازون العملاقة للتجارة عبر الإنترنت توظيف 3500 شخص في الولايات المتحدة.

المنامة تلجأ إلى أسواق الدين الدولية مرة أخرى

المنامة – اضطرت الحكومة البحرينية إلى اللجوء إلى سوق الدين الدولية مرة أخرى من أجل تعبئة المزيد من السيولة بهدف معالجة الاختلال في توازناتها المالية.

وأفادت وثيقة اطلعت عليها رويترز الثلاثاء بأن المنامة كلفت مجموعة من البنوك بترتيب مكالمات مع مستثمرين في أدوات الدخل الثابت قبيل إصدار مزمع لديون مقومة بالدولار الأميركي.

ويعتزم البلد الخليجي، وهو أصغر اقتصادات دول المنطقة، إصدار صكوك لأجل سبعة أعوام ونصف العام وسندات تقليدية لأجل 12 عاما ونصف العام.

وكلفت الحكومة بي.أن.بي باريبا وسيتي وإتش.إس.بي.سي وجي.بي. مورغان وبنك البحرين الوطني بإدارة بيع الديون، لكنها لم تذكر قيمة السندات.

ويعكس تحرك البحرين نحو سوق الدين الدولية مرة أخرى مدى حاجتها الماسة إلى الإسراع في معالجة الاختلال في التوازنات المالية في إطار خطط إصلاح الاقتصاد على أسس مستدامة بدعم من جيرانها في منطقة الخليج بهدف الابتعاد تدريجيا عن أزمتها.

لكنه قد يفاقم ديون البلد في حال لم تتمكن الحكومة من الإسراع في ترتيب أوضاعها المالية حتى لا تدخل في مشكلة قد يتأجل حلها لسنوات.

وقال صندوق النقد الدولي في وقت سابق هذا العام إن الدين العام للبحرين ارتفع إلى 133 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي من 102 في المئة في 2019.

وتأتي خطوة الذهاب إلى أسواق الدين الدولية بالتزامن مع تقرير حديث أصدرته وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية قالت فيه إنها تتوقع حصول البحرين على مزيد من التمويل من جيرانها الخليجيين.

وتلقت الدولة الخليجية المثقلة بالديون حزمة إنقاذ بعشرة مليارات دولار في 2018 من السعودية والكويت والإمارات الأكثر ثراء، لكن في سبتمبر الماضي تأجل استكمال الدعم لعامين لضبط ميزانيتها بعد أزمة فايروس كورونا التي أجهدت ماليتها.

وأكدت الكويت والسعودية والإمارات الشهر الماضي دعمها لخطط موازنة المنامة، في خطوة من المتوقع أن تشجع المستثمرين على المساعدة في تمويل ديون البحرين في أسواق رأس المال على الرغم من خطط الإرجاء لمدة عامين.

وكالة موديز

الضبابية لا تزال تكتنف توقيت وحجم الحزمة المالية الخليجية

وذكر خبراء موديز في التقرير أنه "بالنسبة إلى البحرين لا تزال هناك ضبابية تكتنف توقيت وحجم الحزمة المالية المعززة لتخفيف مخاطر السيولة".

وأضافوا "ما زلنا نتوقع أن يأتي التمويل في نهاية المطاف لأن الاحتياجات المالية للبلاد ضئيلة مقابل قدرة شركائها على تقديم الدعم".

وتأثر الاقتصاد البحريني من قيود الإغلاق، مسجلا انكماشا بنسبة 5.81 في المئة خلال 2020، فيما واصل الانكماش خلال الربع الأول 2021 بنسبة 2.11 في المئة، ثم تعافى بنسبة 5.7 في المئة في الربع الثاني.